

Distr.: General  
10 March 2005  
Arabic  
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة غرو (نائبة الرئيس) . . . . . (سويسرا)



المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-55834 (A)

\*0455834\*

٢ - إن مساهمات الهيئات الثلاث الداعمة للدراسة، وهي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبخاصة مركز إينوشنتي للأبحاث التابع لها، ومنظمة الصحة العالمية، في مجال المعارف العملية والتوثيق والبحث، قد وفّرت فرصة غير عادية لضم وجهات النظر الثلاث المتعلقة بالحقوق وحماية الطفولة والصحة العامة، من أجل وضع الدراسة. وكان هناك أيضا تعاون مع كيانات أخرى، مثل منظمة العمل الدولية، وسعي إلى إيجاد روابط مع أجهزة إقليمية، ومنها مثلا لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وهناك اتصال وثيق مع لجنة حقوق الطفل، وتعاون مكثف مع المقررين الخاصين المعنيين بالمسائل ذات الصلة، وبدأ تحليل التقارير المقدمة إلى اللجنة والتقارير التي وضعتها اللجنة، وكذلك تقارير الخبراء المسؤولين عن آليات خاصة تابعة للجنة حقوق الإنسان.

٣ - ومن أهدافه، كمدير للدراسة، دعم إجراء استعراض وطني واسع لمسألة العنف ضد الأطفال في أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وقد قدم، في آذار/مارس ٢٠٠٤، استبياناً إلى الدول الأعضاء للحصول على معلومات في هذا الشأن، وقد ردّت ٦٥ حكومة حتى الآن على الاستبيان. وأول انطباع تعطيه الردود هو أن عملا كثيرا يجري لمنع ومكافحة العنف ضد الأطفال، وأن هناك الكثير من الممارسات الحميدة، وإن ظلت هناك جوانب هامة معينة تحتاج إلى حل، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف في المجال الخاص. إن المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وهي عنصر مهم في إجراء الدراسة، ستكون بمثابة إطار للحصول على المعلومات، وزيادة الاهتمام بالمشكلة، وحشد الموارد والإرادة السياسية اللازمة للحد من آثارها. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٥، ستجري مشاورات إقليمية جديدة ستوقف نتائجها على درجة مشاركة الحكومات والبرلمانيين

في غياب السيد كوشينسكي (أو كرانيا)، ترأست الجلسة السيدة غرو (سويسرا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**البند ١٠١ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/59/41، A/59/41/Corr.1، A/59/184- S/2004/602، A/59/190، A/59/274، A/59/331)

١ - السيد بينيرو (الخبير المستقل في موضوع العنف ضد الأطفال): قدم تقريرا عن حالة إعداد الدراسة المتعمقة للأمين العام عن قضية العنف ضد الأطفال، التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٨/٥٦، فقال إنه، بصفتها مدير الدراسة حتى الآن، قد أرسى الأسس التي تساعد على تقديم صورة شاملة وعميقة للعنف ضد الأطفال، مع توثيق حجمه ومداه وعواقبه وما هو معروف عن أسبابه، بهدف زيادة الوعي بهذه المسألة وطنيا وإقليميا ودوليا، وتقديم توصيات واضحة بما يمكن عمله لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها. وموضوع الدراسة هو العنف البدني والنفسي الذي يمارس ضد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، ولا سيما حالات الاعتداء والتعسف وسوء المعاملة والاستغلال والإيذاء الجنسي. والهدف هو تيسير فهم مختلف أنواع العنف ضد الأطفال، مع مراعاة البيئة التي تقع فيها أعمال العنف، كالأُسرة أو المجتمع، أو المدرسة، أو مؤسسات المساعدة والإقامة، أو مراكز الاحتجاز أو إقامة العدل. وستدرس أيضا مسألة العنف ضد الأطفال طالبي اللجوء والمترددين على المدارس العسكرية. وسيجري تقييم الآثار المحتملة للتمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل، وستراعى العوامل التي يمكن أن تزيد من خطر العنف، كالعجز العقلي أو البدني والفقر، وكذلك ضعف فئات معينة من الأطفال، ولا سيما الأطفال المهاجرون، أو المنتمون إلى السكان الأصليين أو إلى الأقليات.

والستين. وما يتوقعه الأمين العام من هذه الوثيقة ليس دراسة أكاديمية، بل وثيقة للتوجيه التنظيمي. ومن ثم ينبغي اعتبارها بيقين قوة دينمية لدفع التغيير، ليس فقط في مراحل الإعداد والمناقشة، بل أيضا عند إنجازها، وستعمل الأجهزة الوطنية والإقليمية والدولية على إنشاء الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة فيها عن كثب.

٦ - السيد هوف (هولندا): قال إنه يود معرفة الصلة القائمة بين إعداد الدراسة وإعداد دراسات أخرى جارية للأمين العام، ولا سيما الدراسة المكرسة للعنف ضد المرأة، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، وكذلك التقارير المتعلقة بتنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، حيث إن من المفترض في هذه التقارير الثلاثة أن تتضمن معلومات مشتركة تتعلق مثلا بالعنف ضد الطفلات، بما يجعل من الأساسي أن يكون هناك اتصال جيد بين المنوط بهم إعدادها. وسأل أيضا الخبير المستقل عن كيفية تناوله لمسألة العنف العائلي ضد الأطفال. ومن ناحية أخرى، قال إنه يود أن يعرف تفاصيل عن عمل أمانة الدراسة وتفاعلها وتعاونها مع الهيئات المشاركة، وكذلك عن توافر الأموال اللازمة لوضع الدراسة. ولما كان الخبير المستقل قد أشار إلى إشراك برلمانيين أو برلمانات وطنية في إعداد الدراسة، فقد سأل كيف سيتم في الواقع هذا التعاون. ومن منظور أوسع، يود أيضا أن يعرف التدابير التي اعتمدت أو ستعتمد للتأكد من أن القواعد المقبولة عالميا بشأن حقوق الإنسان هي أساس الدراسة وإطارها.

٧ - السيد بينيرو (الخبير المستقل في موضوع العنف ضد الأطفال): قال في رده إن إعداد الدراسة يستوجب إجراء مشاورات عديدة، ولذلك تدعمها ثلاث هيئات تتعلق بثلاثة منظورات أساسية: فنج يقوم على حقوق الإنسان تتبعه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واعتبار العنف مسألة

والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من كيانات المجتمع المدني، وبصفة خاصة منظمات حقوق الإنسان. وقد قدمت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مساعدة أساسية في توجيه الدراسة، ودعمت وضعها منذ مبدئها. كما أعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رغبته في المساهمة في البحث.

٤ - وفي ضوء ما طلبته الجمعية العامة في عدة قرارات من تشجيع مشاركة الأطفال حسب أعمارهم ودرجة نضجهم، يجري السعي إلى تحقيق حضور واسع وبات للأطفال في جميع مراحل الدراسة. ورغم أن هذا من أكثر جوانب العمل حساسية، إذ يتطلب التعامل مع الاعتبارات الأخلاقية، وبخاصة في مجال السرية والأمن وقبول أولي الأمر والمجتمع، فإن مثال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل يوضح أن مشاركة الأطفال يمكن أن تكون لها آثار إيجابية للغاية. وقد عكفت منظمات غير حكومية مختلفة على تشجيع اشتراك الأطفال في الدراسة، وخصوصا لإبراز الاستراتيجيات التي اعتمدها الأطفال أنفسهم للتصدي للعنف الممارس ضدهم.

٥ - إن دراسة الأمين العام عن العنف ضد الأطفال تتيح الفرصة لوضع هذا العنف في الصدارة، ولا سيما على الصعيد الدولي، وإيجاد السبل الكفيلة لمنع هذا الواقع المخلل وتلطيفه، لأن هذه الدراسة تطلق عملية يمكن فيها للحكومات تحمل مسؤوليتها عن وضع القوانين والسياسات الفعالة في هذا الشأن. وبما أن الدراسة لم تحظ باعتمادات في الميزانية العادية، فإن وضعها يعتمد على التبرعات. وكانت عدة حكومات شديدة السخاء في هذا الصدد، وساهمت بما يساعد على إنشاء أمانة صغيرة في جنيف لدعم وضع الدراسة. وفي عام ٢٠٠٥، سيقدم إلى لجنة حقوق الإنسان تقرير كبير عن سير الدراسة، والمتوقع تقديم الدراسة ذاتها في عام ٢٠٠٦ إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية

١٠ - السيد كومرباتش (كوبا): سأل الخبير المستقل عن مدى الدور المخصص في الدراسة لوسائل الاتصال، حيث إنه في السياق الحالي للوعلة تنشر كل يوم مناظر رهيبية للعنف ضد الأطفال. ويرى وفده أن وسائل الاتصال يجب أن يكون دورها تشجيع التسامح وحماية حقوق الأطفال المكرسة في الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان.

١١ - السيد بينيرو (الخبير المستقل): ردّ قائلا إن الموضوع حيوي بالفعل، نظرا إلى وجود علاقة بين وسائل الاتصال والعنف. وقد أجريت أبحاث كثيرة في الموضوع، ولا سيما في مسألة العنف في الوسائل الإلكترونية. وقد عُقد في بوينس آيرس اجتماع مع جميع مديري اليونيسيف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتُبر هذا الموضوع بالغ الأهمية. ولذلك فإن الرد على سؤال كوبا هو ردّ بالإيجاب، ويأمل أن تشارك وسائل الاتصال في الأعمال التالية وأن تجري مشاورات مع خبراء المنطقة.

١٢ - السيدة باكير (هولندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك باسم أيسلندا، البلد المنتمي إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي تؤيد البيان التالي، فقالت إنه في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، لفت الأطفال أنفسهم النظر إلى الواقع القاسي الذي يعيش فيه ملايين من أطفال العالم، وحذروا من أن الحالة لم تتغير كثيرا منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي عقد قبل ١٤ عاما، وطالبوا باتخاذ تدابير عاجلة تجعل العالم أكثر ملاءمة للأطفال.

صحة عامة من جانب منظمة الصحة العالمية، ومنظور حماية الطفولة في حالة اليونيسيف. وفيما يتعلق بالصلة بين الدراسة والتقارير الأخرى المتعلقة بمسائل ذات صلة، قال إنه على صلة وثيقة بالخبير المستقل المنوط به إدارة الدراسة المتعمقة عن العنف ضد المرأة، الذي نسّق معه أنشطته وتبادل معه معلومات أثرت الدراستين، والشيء نفسه يقال عن التقرير المتعلق بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

٨ - وفيما يتصل بالعنف العائلي، قال إنه سيكون من الضروري تخطي حواجز الحميمية الأسرية بتحسين التشريعات وتوفير خدمات أفضل في المجتمع. وفي ردود كثير من الدول على الاستبيان المتصل بدراسته، ترد أمثلة جيدة لبعض الممارسات الحميدة بشأن الإجراءات القانونية التي يمكن أن تسمح بدخول مجال الحميمية هذا. ويتعين تغيير موقف المجتمع من الأطفال، فهذا سيساعد على تغيير الموقف داخل الأسر.

٩ - وفيما يتعلق بالأمانة، قال إن أبعادها متواضعة للغاية، فهي تتكون في الواقع من ثلاثة من موظفي الهيئات المشاركة الرئيسية الثلاث ائُتدبوا لهذه المهمة. وفي الجانب المالي قال إنه يشكر سويسرا وكندا على دعمهما، وشدد على أن الأموال متوافرة للمضي في الدراسة لهذا العام فقط، في حين أنه ليست هناك أي أموال للعامين القادمين. وتوضح ضرورة الدعم الاقتصادي أكثر في ضوء الإجراءات المرتقب لمشاورات إقليمية جديدة يمكن أن تكلف مليون دولار تقريبا، يذهب معظمها لتغطية تكاليف مشاركة المنظمات غير الحكومية والخبراء، والأطفال والمراهقين في المقام الأول. وعن العلاقات مع المجال البرلماني، قال إنه على اتصال بممثلين برلمانيين، ولا سيما في مناسبة المشاورات الإقليمية. والاتحاد البرلماني الدولي على استعداد تام لربط الدراسة بعمل شبكة تتألف من أكثر من ١٠٠ لجنة لحقوق الإنسان تابعة للبرلمانات في العالم أجمع.

لتحقيق الأهداف المتفق عليها، ومن هنا حدد الاتحاد الأوروبي لنفسه عدداً من الأولويات.

١٥ - إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية اتفاقية حقوق الطفل، التي صدق عليها ١٩٢ بلداً، وبروتوكولها الاختياريين، باعتبارها إطاراً تنظيمياً واسعاً في مجال حقوق الطفل، ويدعو الدول إلى توقيع الاتفاقية وبروتوكولها والتصديق عليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وعلاوة على ذلك، يحث الدول التي قدمت تحفظات على إعادة النظر فيها وسحبها.

١٦ - إن الاتحاد الأوروبي يعترف بأهمية عمل لجنة حقوق الطفل التي تنكب على متابعة حالة الأطفال وتقديم توصيات إلى الدول الأطراف، ويرحب بتعليقاتها العامة الرامية إلى توجيه الدول الأطراف في تنفيذ أحكام الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين. ومن المهم أيضاً أن توالي اللجنة البحث عن وسائل التوعية بمبادئ الاتفاقية وأحكامها، وتنظيم مناقشات عامة كتلك التي جرت في أيلول/سبتمبر بشأن أعمال حقوق الطفل في فترة الطفولة المبكرة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن التبادلات المواضيعية ستساعد وتشجع الدول على وضع سياسات للطفولة وتطبيقها.

١٧ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون المتزايد بين اللجنة واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث إنها وفّرت المساعدة التقنية للحكومات في وضع قوانين وسياسات تأخذ بملاحظات اللجنة. ويؤيد الاتحاد أيضاً مبادرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإدراج نهج يقوم على حقوق الطفل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي البرامج القطرية. والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك، مستعد لدراسة اقتراح اللجنة بالعمل في قاعتين لزيادة فعاليتها والحد من التأخير الراهن في النظر في التقارير.

١٣ - وعلى الرغم من أن التصديق العالمي بالفعل على اتفاقية حقوق الطفل أدى إلى تحقيق تقدم كبير في العقد الماضي، فإن الحقوق التي تتضمنها ليست أكثر من حلم بالنسبة إلى ملايين الأطفال. ومع ذلك فقد ظهرت أخطار جديدة تحول دون الأعمال الكاملة لحقوقهم، ولا سيما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي جعل ملايين الأطفال يتامى منبوذين يواجهون مصيرهم وحدهم. وجاء في تقرير اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، المعنون "الأطفال على حافة الهاوية"، أن عدد اليتامى بسبب الإيدز زاد في عامين فقط من ١١,٥ مليوناً إلى ١٥ مليوناً. وفي الوقت الراهن يموت يوميا ٣٠.٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر. ويضاف إلى ذلك تعطل نماء كثيرين غيرهم ممن حُرّموا الحب والرعاية والاهتمام بصحتهم وتغذيتهم وحمائتهم، وهو ما يحتاجون إليه لينمو ويتعلموا. ويعيش الملايين في فقر مدقع، ويقاسون سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية والتحصين ومياه الشرب والمرافق الصحية والتعليم، ويعانون فوق ذلك، كما لو كان كل هذا غير كاف، آثار الصراعات المسلحة والاستغلال والتمييز.

١٤ - ورغم وجود التزام عام بتطبيق ما جاء في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، فإن الاتحاد الأوروبي يرى من الضروري تكثيف الجهود واتخاذ المبادرات التي تشمل جميع الأطفال، وبالذات المهمشون أو المحرومون بسبب الفقر، أو العجز، أو الأصل الإثني، أو الجنس، أو الحالة الاجتماعية. ولذلك فإن من الضروري مشاركة الأطفال؛ وينبغي الاستماع إليهم، والسماح لهم بأداء دور نشط في المسائل التي تؤثر على حياتهم. وفي ضوء التعهدات المتنازع بها في الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يستحيل الاستمرار على النحو الراهن: والبديل الوحيد هو تكثيف المبادرات اللازمة

١٨ - وفيما يتعلق بالأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، يرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم للغاية تحسين حالتهم. ومن أمثلة الالتزام بذلك ما اعتمده في العام الماضي من توجيهات تتعلق بالأطفال والصراعات المسلحة بهدف مساعدتهم بوسائل عملية، وعمل المكتب الأوروبي للمساعدة الإنسانية، الذي قام في عام ٢٠٠٣ بتمويل مشاريع للتغذية العلاجية، والتحصين، والتعليم الابتدائي، وإعادة إدماج الأطفال الجنود، بما مجموعه ٨٥,٧ مليون يورو. والواقع أن الأطفال يحظون، منذ عدة أعوام، بالأولوية لدى هذا المكتب، وذلك لضعفهم الشديد في الأزمات الإنسانية.

١٩ - وقد حصدت الصراعات المسلحة في العقد الماضي أرواح مليونين من الأطفال، وتسببت في الإعاقة البدنية لـ ٦ ملايين آخرين، وأثرت علاوة على ذلك في حياة كثيرين غيرهم تيمّموا واستحال عليهم الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والرعاية الصحية، والتعليم. وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون طفل تشردوا أو اضطروا إلى اللجوء، وأخذ غيرهم رهائن، أو احتطفوا، أو وقعوا ضحايا للإبذاء والاستغلال، أو تعرضوا للاتجار بهم. ويقدر أن ٣٠٠ ٠٠٠ طفل جندي على الأقل قد شاركو في الصراعات المسلحة.

٢٠ - وإزاء هذه الحالة الخطيرة، يرحب الاتحاد الأوروبي بجهود منظومة الأمم المتحدة لمواجهة مشكلة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التفكير في هذا القرار واتخاذ أساسا. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يجري، بفضل خطة العمل، وضع نظام منهجي شامل للمراقبة والمعلومات، والعمل في أقرب وقت على اختيار منسّقين في البلدان يجرّون محادثات مع أطراف الصراع بشأن القرارات التي تطالب بوقف تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. ويدعم الاتحاد أيضا العمل

٢١ - وفي موضوع الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه القوي ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، ويشدد على أن الحقوق الجنسية والإنجابية والرعاية الصحية لا بد منها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر ووفيات الأمهات والأطفال، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك يؤيد التعليق العام رقم ٣ للجنة بشأن الفيروس/المرض وحقوق الطفل.

٢٢ - ويحدث اليوم كثيرا أن تُتجاهل الحقوق الإنجابية والجنسية للشباب. وفي ضوء العمل الهام لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في مجال توعية الشباب والمراهقين وزيادة حصولهم على المعلومات والخدمات، فإن الاتحاد الأوروبي يحث الحكومات على الوفاء بمسؤولياتها وزيادة مساهماتها في هاتين الهيئتين ليتسنى لهما ليس فقط مواصلة أنشطتهما، بل تكثيفها أيضا.

٢٣ - ولما كان ملايين الأطفال يعيشون في فقر ولا يحصلون على التعليم، ولذلك يضطرون إلى الانخراط في أسوأ أشكال عمل الأطفال ويقعون ضحايا لأشكال أخرى من الاستغلال، كالاتجار، والدعارة، واستغلالهم في المواد الخليعة، واشتهائهم، والإبذاء والتحرش الجنسي، وهي أشكال تمثل خطرا أيضا في حالات الصراع المسلح، فإن الاتحاد الأوروبي يشدد على أن التعليم عنصر أساسي للحد من الفقر. ولذلك فإنه يحث جميع الدول على اتخاذ التدابير

بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل بالنسبة إلى الجرائم التي يرتكبها من تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، كما يجرمها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤، الذي اعتمده الجمعية العامة دون تصويت. ولذلك يكرر الاتحاد الأوروبي دعواته السابقة للدول إلى الامتثال لهذه الأحكام.

٢٧ - السيد أندجبا (ناميبيا): تكلم باسم أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا، وهي الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومدغشقر، البلد المرشح للانضمام إلى هذه الجماعة الذي يؤيد أيضاً هذا البيان، فقال إنه قبل عامين، أكد قادة البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جديد، في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التزامهم باستكمال البرنامج غير المكتمل لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تنفيذ تدابير وطنية وعبر التعاون الدولي. ومن المطلوب مع ذلك مواصلة تأكيد الدعم لهذه الالتزامات الجديرة بالثناء، والعمل في العام القادم على تقييم التقدم المتحقق في تنفيذها.

٢٨ - وبفضل إدراج التعهدات الملتزم بها في الإعلان وخطة العمل المعنونين "عالم صالح للطفل" في الخطط الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حققت تقدماً كبيراً لتحسين حياة أطفالها. ومع ذلك فإن حالة أطفال المنطقة ما زالت خطيرة. فهم يتعرضون في الواقع لمختلف أشكال العنف، وبخاصة في الزواج المبكر، والعنف المنزلي، والاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي، الذي يواكبه غالباً تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صغار الأطفال. وتشير تقديرات اليونيسيف إلى أن ٤٢ في المائة من وفيات

اللازمة لرفع الحواجز التي تعوق الأعمال التام للحق في التعليم، وبخاصة تعليم الطفلات، وإدراج التعليم في التعامل مع حالات الطوارئ والصراع.

٢٤ - ولما كانت الدول مسؤولة عن حماية حقوق الطفل، فإن الاتحاد الأوروبي يحث الحكومات على التصديق على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية وتطبيقه، وكذلك التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ وتطبيقهما. وستظل هذه المشاكل تحظى بالأولوية في الاتحاد الأوروبي الذي سيستمر في تنفيذ البرامج اللازمة للحد من آثارها، ولا سيما Daphne II و AGIS. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الاتجار بالأطفال. وهو في هذا الصدد يثني على عمل المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، ويحث الدول على التعاون معه.

٢٥ - ولما كانت هناك للأسف أشكال أخرى كثيرة للعنف ضد الأطفال وكانت الدول مسؤولة مسؤولية صريحة عن حمايتهم، فمن اللازم أن تعالج، بشكل أكثر انفتاحاً وشفافية، مشكلة العنف البدني والنفسي ضد الأطفال في المنزل والأسرة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه الكامل لعمل السيد باولو سرخيو بينيرو، الخبير المستقل، فيما يتصل بالدراسة الدولية للعنف ضد الأطفال، ويوقن أن هذه الدراسة ستسهم في وضع نهج مبتكرة لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك يوافق بترحاب بالغ على إشراك الخبراء لطائفة واسعة من الأطراف المهمة في العملية التحضيرية، وبصفة خاصة تركيزه على معرفة آراء الأطفال وتشجيعهم على المشاركة النشطة.

٢٦ - وأخيراً، فإن من الأولويات الأخرى للاتحاد الأوروبي إلغاء عقوبة الإعدام، التي يجرمها العهد الدولي الخاص

للغاية، وبتزايد عدد الأسر التي يعولها الجد أو الطفل. ولهذا السبب فإن من أهم أولويات برنامج الجماعة الإنمائية تعزيز سبل الرعاية الأسرية والاجتماعية، ودعم اليتامى وغيرهم من الأطفال الضعاف. ومن التحديات الكبيرة التي تواجهها بلدان الجماعة وضع برامج مستدامة يمكن أن توفر الرعاية لعدد كبير من اليتامى والأطفال الضعاف، ويمكن أن تنفذ في أقرب وقت، للوفاء بالتعهدات الملتمزم بها في الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري الآن العمل في وضع سياسة إقليمية لليتامى والأطفال الضعاف ستعتمد في أواخر عام ٢٠٠٦.

٣١ - ومن المقلق للغاية حالة الطفلات اللاتي لا يزلن يتعرضن للتمييز والعنف والاستغلال والنبد، ويتعرضن علاوة على ذلك أكثر من غيرهن لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والإصابة بالإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتحملن مسؤوليات الأسرة ويرعين إخوانهن الصغار. وحدير بالذكر أن مشكلة الاتجار بالطفلات في المنطقة مشار لقلق بالغ: فقد ورد في دراسة للمنظمة الدولية للهجرة أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية تسبب في ضعف الطفلات والشابات البالغ إزاء أساليب المتاجرين في جمعهن.

٣٢ - وتهتم الجماعة الإنمائية كثيرا بحقوق المرأة، وتركز على الطفلات سعياً منها إلى وقف دورة الممارسات الاجتماعية المحففة والتحيز ضد المرأة. إن وضع نهج موحد ومستمر يعزز احترام المرأة لذاها لن يتيسر إلا من خلال اعتماد استراتيجية واسعة لتعزيز حقوق الطفلات وحمايتها. وقد أدرجت بلدان الجماعة المنظور الجنساني في معظم سياساتها وقوانينها.

٣٣ - ويقدر عدد الأطفال المعوقين في العالم بـ ١٠٠ مليون، أكثرهم بسبب الصراعات المسلحة والعنف السياسي.

الأطفال دون الخامسة من العمر تحدث في ١٨ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، ومنها تسعة بلدان أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهذا ما يجعل هذه البلدان أبعد ما تكون عن القدرة على تحقيق أهداف خطة العمل التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

٢٩ - إن الجنوب الأفريقي هو مركز الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا تزال الإحصائيات تقدم مستويات لم تسجل في أي منطقة أخرى من العالم. إن البلدان السبعة الأكثر تضرراً تقع في الجنوب الأفريقي، وفيها يتراوح معدل انتشار الفيروس بين البالغين بين ٢٠ في المائة و ٤٠ في المائة عملياً. ولهذا السبب فإن مكافحة الفيروس/المرض تعتبر في رأي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أولوية بالغة الأهمية، وتواصل الجماعة تنفيذ سياسات وطنية وإقليمية للوقاية من الوباء، وتوفير الرعاية والدعم للمصابين، والحد من العواقب الاجتماعية والاقتصادية للمرض. ومن أمثلة ذلك مؤتمر القمة الذي عقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠٠٤، والذي تجدد فيه تأكيد التزام زعماء ١٢ بلداً من بلدان الجماعة الإنمائية باعتبار الوباء مسألة عاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الجماعة على التزامها الوارد في وثيقتها المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل، الذي يلزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات محددة، وخصوصاً إجراء إصلاحات قانونية، وتوفير الخدمات الفعالة، وتنظيم حملات للتوعية العامة.

٣٠ - إن الوباء، بالنسبة إلى أطفال أفريقيا جنوب الصحراء، خطر غير عادي. فالشطر الأكبر من الـ ١١ مليون طفل الذين تيمّموا موجود في هذه المنطقة، ويعيش كثيرون غيرهم مع أقارب من المرضى أو على شفا الموت، وهم أنفسهم مصابون بالفيروس. ولذلك فإنهم يهجرون المدرسة، ويعانون الوصم والتمييز، ويتعرضون لخطر الاستغلال والإيذاء. وبسبب هذه الحالة تتغير تركيبة الأسر بشكل مؤثر



الديمقراطية، وتحت إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من هيئات الأمم المتحدة على التحقيق الشامل في هذه الشكاوى واتخاذ التدابير اللازمة حتى لا تتكرر. وتحت البعثة أيضا على تدريب موظفيها على الالتزام التام بمدونتها لقواعد السلوك المتصلة بالخطأ في السلوك الجنسي. وأخيرا فإن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية لا تزال ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الطفل، حتى يصبح العالم مكانا أفضل للأجيال القادمة.

٣٧ - السيدة فيغاني (سويسرا): أعربت عن أسفها للتأخر في تقديم التقييم الشامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة (A/59/331)، وتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح (الذي لم يقدم حتى الآن). وفيما يتصل بالتقرير الأول، يتفق وفد سويسرا مع توصية الأمين العام بالقيام بأنشطة للدعوة على نطاق واسع، ويرى أنه ينبغي للممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح أن يركز بالتحديد على العمل في مجال الدعوة هذا. ويؤيد الوفد أيضا الاقتراح المتعلق بإنشاء آلية للمراقبة وتقديم تقارير عن انتهاكات حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح، وهو الاقتراح الوارد أيضا في قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤).

٣٨ - وفي مسألة إدراج المسائل المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في منظومة الأمم المتحدة، يتفق وفد سويسرا مع الرأي الوارد في التقرير، ومؤداه أن هذه المسائل يجب ألا تكون حكراً على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والممثل الخاص للأمين العام، وأنه يجب تشجيع مختلف هيئات المنظومة على التزود بالموارد البشرية والمالية اللازمة لإدراج هذه المسائل في برامجها.

٣٩ - ويعمل وفد سويسرا على تقديم أوفى رد ممكن على الاستبيان الذي قدمه إلى الدول الخبير المستقل المكلف

وهم محرومون من الحصول على التعليم، والحياة الأسرية، والرعاية الطبية المناسبة، والحق في المشاركة في الأنشطة العادية للطفولة. وهم علاوة على ذلك شديداً الضعف إزاء المعاملة السيئة والإهمال من جانب البالغين الذين يراعونهم. إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي دول أطراف في اتفاقية حقوق الطفل، تبدي قلقها إزاء حالة هؤلاء الأطفال، وتعمل بدأب على الصعيد الوطني على ألا تنتهك حقوقهم بسبب عجزهم. كما تعد هذه البلدان استراتيجيات تكفل عدم استبعادهم من المجتمع. وهي في هذا الصدد تؤيد مشروع الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وتطلب الإشارة الصريحة إلى الأطفال.

٣٤ - وهناك مشكلة خطيرة أخرى تقتضي اتخاذ تدابير محددة، هي حالة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، فهناك أجيال كاملة من الأطفال ماتت أو أصيبت بصدمة بدنية أو نفسية، مما يشكل انتهاكا واضحا لأحكام صكوك حقوق الإنسان، وبالذات اتفاقية حقوق الطفل. وتود الجماعة الإنمائية أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح لما أعطاه لهذا الموضوع من مكان هام في جدول الأعمال الدولي.

٣٥ - وترى الجماعة الإنمائية أن إلحاق مستشارين لحماية الأطفال ببعثات حفظ السلام، كما حدث في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمر إيجابي، فهذه الطريقة تُكفل الحماية لحقوق الأطفال في عملية السلام، ويكون مضمونا أخذ مصالحهم في الاعتبار. وفيما يتعلق ببرامج إعادة تأهيل وإدماج الأطفال الجنود السابقين، فإن من المهم تفادي إعادة احتطافهم وتجنيدهم.

٣٦ - وتشير الجماعة الإنمائية بقلق إلى الشكاوى من الاستغلال الجنسي الذي يقوم به الأفراد العسكريون والمدنيون في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

هيئات منظومة الأمم المتحدة المنوط بها موضوع الأطفال والصراع المسلح. ويرى وفد النرويج أن اهتمامات الأطفال والمراهقين ووجهات نظرهم يجب أن تدرج أيضا في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في تونس في عام ٢٠٠٥.

٤٣ - وفيما يتعلق بالأطفال المعوقين، قال المتكلم إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد برهنت على أنها أداة قيمة للغاية لتشجيع مشاركتهم في المجتمع، وإنه في المؤتمر الدولي الثامن لإدماج الأطفال المعوقين في المجتمع، المعقود في النرويج، ثبت أن الأطفال والمراهقين يمكن أن يقدموا مساهمات مهمة لتحسين اشتراكهم في المجتمع.

٤٤ - **الدكتورة عزيز (باكستان):** قالت إن المجتمع الدولي أبدى في الأعوام الأخيرة اهتماما متزايدا بحالة الأطفال والنساء، وإن الحكومات سلّمت بأن الرفاهة الفردية شرط للتنمية الاقتصادية العامة، وليس العكس. ومن دواعي الأسف أنه لا يوجد اليوم عالم صالح للأطفال، الذين كثيرا ما يقعون ضحايا للفقر والعنف والاستغلال. إن اتفاقية حقوق الطفل تعترف بأن حماية وتعزيز هذه الحقوق يبدأ في البيت، وهو ما يجعل من المهم العمل، على الصعيدين الوطني والدولي، على دعم مؤسسة الأسرة.

٤٥ - ويحتل الأطفال مكانا مركزيا في برنامج التنمية البشرية في باكستان. وعلى الصعيد الاتحادي، تقع مسؤولية حماية حقوقهم ورفاهتهم على عاتق وزارة النهوض بالمرأة والرعاية الاجتماعية والتعليم الخاص، واللجنة الوطنية لرفاهة الطفل ونمائه، التي تتعاون بشكل وثيق مع شتى هيئات الأمم المتحدة، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية، وكذلك مع عدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وتنفذ الحكومة خطة عمل وطنية لتعميم التعليم الابتدائي في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، مع اهتمام خاص

بدراسة العنف ضد الأطفال، ويأمل أن تحتوي هذه الدراسة على اقتراحات جوهرية، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يكافح العنف ضد الأطفال بشكل أفضل.

٤٠ - **السيد نورنبرغ (النرويج):** قال إنه لن يتسنى للأطفال المشاركة الكاملة في المجتمع، حسبما هو منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، إلا إذا بُذل كل جهد ممكن لحمايتهم من الصراعات المسلحة والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف، مع إيلاء اهتمام خاص للطفلات. وفي هذا الشأن، يرحب وفد النرويج بمبادرة الجمعية العامة إلى طلب إجراء دراسة متعمقة للعنف ضد الأطفال يرحو الوفد أن تكون مفيدة، ويشير إلى أن العنف ضد الأطفال ليس موضوعا خاصا على الإطلاق، بل هو من مشاكل حقوق الإنسان.

٤١ - وأشار المتكلم إلى الصلات الموجودة بين الفقر والعنف، وشدد على ضرورة وجود التزام سياسي ومالي أكبر لتسنى تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال في مجال الصحة والتعليم، بما يتفق وأهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقال إنه يجب إدراج حقوق الأطفال واحتياجاتهم في عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، وإن من الضروري تنفيذ سياسات مستدامة لدعم الأسرة، حتى يتسنى للأطفال أن يشبوا في بيئة صحية وآمنة.

٤٢ - إن التقييم الشامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة (A/59/331) يُعد أساسا جيدا للمضي في زيادة فعالية استجابة الأمم المتحدة في هذا المضمار. ومطلوب القيام بعمل مكثف في مجال الدعوة، وإنشاء آلية فعالة للمراقبة وتقديم التقارير عن انتهاكات حقوق الطفل، وتحسين تنسيق وإدراج هذه المسائل في منظومة الأمم المتحدة قاطبة. ومن المهم للغاية، علاوة على ذلك، تحليل التقسيم الراهن للعمل بين مختلف

وضع حد للعنف ضد الأطفال، سواء كان بدنيا أو نفسيا، داخل الأسرة أو خارجها. فهذا من مسائل حقوق الإنسان. وقد اعتمدت حكومة أيسلندا تدابير تحمّل الأبوين مسؤولية حماية أبنائهما من العنف وتحظر اللجوء إلى العقاب البدني، كما تنفذ تدابير تكفل تحسين رعاية الأطفال الذين لا يعيشون في وسط أسري.

٤٩ - وأشار المتكلم إلى موضوع الأطفال والصراعات المسلحة، فحثّ جميع الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وعلى الوفاء بالتعهدات الملتمزم بها في هذا الشأن بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين. وفي مشكلة الأطفال المسيّبين، قال إن حكومة أيسلندا وضعت سياسة لمعالجة هذه المسألة، وما زالت ملتزمة بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الشأن. ويضاف إلى ذلك أنه في آذار/مارس ٢٠٠٤، أنشئت في أيسلندا اللجنة الوطنية لليونيسيف، التي ستقوم بجمع الأموال للمشاريع الدولية.

٥٠ - السيدة هيشيكي (اليابان): قالت إن حكومة اليابان احتفلت، في آذار/مارس ٢٠٠٤، بالذكرى السنوية العاشرة للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، بعقد ندوة لزيادة التوعية. وفيما يتصل بمسألة الأطفال والصراع المسلح، تواصلت حكومة اليابان بتقديم أموال طوارئ، بلغت ٣,٦٤ ملايين دولار، إلى برنامج اليونيسيف لنزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. وإلى جانب ذلك، صدقت اليابان في آب/أغسطس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وحثت المتكلمة جميع الحكومات على التصديق عليه في أقرب وقت ممكن إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وقد آن أوان الانتقال من الدعوة إلى تطبيق القواعد الدولية، بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح واليونيسيف، وتحسين التنسيق في

بتعليم الفتيات. وتجري كذلك دراسة الوسائل الكفيلة بتوسيع نطاق التعليم الثانوي وتحسينه. وفي مجال الصحة، لا توجد موارد كافية لرعاية جميع الأطفال، وإن كانت الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لدعم الخدمات الصحية الأساسية، وتشجيع تنظيم الأسرة، وتوسيع نطاق برامج التحصين والتطعيم. ومن المسائل الأخرى، بدأ تنفيذ برنامج للأغذية والتغذية موجه بصفة خاصة إلى الأمهات والأطفال، علاوة على برنامج لتشجيع الرضاعة الطبيعية.

٤٦ - وفي مجال قضاء الأحداث، صدر في عام ٢٠٠٠ مرسوم يستند إلى مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، ساعد على إلغاء عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة والتصفيد عندما يكون المحبوس قاصرا، ومساعدة القصر بمحام، وإنشاء محاكم للأحداث، والحفاظ على خصوصياتهم، وإطلاق سراحهم بكفالة في معظم الجرائم التي يرتكبوها.

٤٧ - وفيما يتصل بعمل الأطفال، وضعت برامج واسعة لاستعادة الأطفال المتضررين وإعادة تأهيلهم، بمساعدة منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية. ومن ناحية أخرى فإن باكستان من موقعي برنامج استكھولم والتزام يوكوهاما العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، ووضعت خطة عمل وطنية في هذا الصدد. وأخيرا، فإن باكستان ملتزمة تماما برفاهة الأطفال ونمائهم من خلال حماية حقوقهم وتعزيزها، ولذلك وضعت خطة عمل وطنية واسعة النطاق لضمان بقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم.

٤٨ - السيد هانيسن (أيسلندا): انضم إلى البيان الذي أدلى به وفد هولندا باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إنه يرحب بتقرير الأمين العام عن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/59/274)، الذي ورد فيه أن البلدان قد كثفت من إجراءاتها لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية، وإن كان قد أشار إلى أن الطريق ما زال طويلا. ففي المقام الأول، ينبغي

للجميع، حق أساسي وقاعدة لمجتمع أكثر تقدماً وتطوراً. وفي هذا الصدد، فإن من أهم الوسائل التي تخدم الأطفال والتقدم الاجتماعي توفير تعليم جيد للشباب يمكنهم تأسيس حياتهم عليه. ولهذا السبب فإن سان مارينو تؤيد كل التأييد أهداف الألفية في مجال التعليم، وهي أن تكفل، بحلول عام ٢٠١٥، قدرة الأطفال في كل مكان، ذكورهم وإناثهم على السواء، على إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، وأن يكون قد تم القضاء، بحلول عام ٢٠٠٥، على الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وأن تتاح للبنين والبنات، بحلول عام ٢٠١٥، إمكانية الوصول إلى جميع مستويات التعليم على قدم المساواة.

٥٤ - وتشير الإحصائيات إلى أن الطفل المتعلم يكون أقل عرضة للأمراض. ويمكن للنظافة الصحية وتعزيز الصحة المساعدة في إنقاذ الأرواح، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك معرفة اللقاحات الواجب استخدامها ومتى تُستخدم. إن اللقاحات اليوم هي أنجع وسيلة لمكافحة الأمراض التي يمكن تجنبها، وخلق جيل وبيئة سليمين. ويجب ألا ننسى أن الحصبة تقتل كل عام مليون طفل، وأن حمى المستنقعات في أفريقيا تقضي على حياة طفل كل ٣٠ ثانية. ومن المهم بذات القدر معرفة متى يجب توفير المكملات التغذوية في فترة نماء الطفل أو في فترة الحمل، وكذلك التوعية بطريقة تفاعلي الإصابة بالإيدز، على أساس الامتناع والإخلاص واستخدام وسائل المنع. وهذا الجانب الأخير بالغ الأهمية، حيث إن هناك في الواقع ١٢ مليون شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً و ٢,٥ من ملايين الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر يعانون هذا المرض.

٥٥ - والطفل المتعلم أيضاً يكون أقل عرضة للعنف. والمقدر أن مليوني طفل يمارسون الدعارة أو يستغلون في إنتاج المواد الإباحية، و ١٨٠ مليوناً انتهى بهم الأمر إلى العمل في ظروف مؤسفة. إن تحلي الفرد بمزيد من اليقظة

منظومة الأمم المتحدة، مع تقسيم واضح للمهام. وفي هذا الصدد، بأسف وفد اليابان للتأخر في تقديم التقييم الشامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة (A/59/331).

٥١ - وفي موضوع الاتجار بالأطفال، تركز حكومة اليابان على حماية الضحايا وعلى التشدد في تطبيق القانون، ولذلك أنشأت فريقاً عاملاً مشتركاً بين المؤسسات نيظ به تنسيق مكافحة هذا النشاط غير القانوني. وتتعاون حكومة اليابان بشكل وثيق مع غيرها من الحكومات ومع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ومن ذلك استضافتها للمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في يوكوهاما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والمساهمة في الإعداد لاستعراض منتصف المدة للالتزام الإقليمي وخطة العمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي سيجرى في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وترحب اليابان، في هذا الشأن، بتعيين مقرر خاص معني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، باعتبار ذلك شكلاً لتكثيف التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٥٢ - وفي مسألة نظر لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري الثاني لليابان، قالت إن توصيات اللجنة ستدرس بعناية وستتخذ الإجراءات اللازمة. وتخصص اليابان، كما تقول اللجنة، مبالغ كبيرة لبرنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يقوم في جزء كبير منه على مبدئي الأمن البشري وتأهيل الفرد لتعزيز تنمية المجتمعات. ويرتبط بهذين المبدئين أيضاً التزام حكومة اليابان بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٥٣ - السيدة مولاروني (سان مارينو): أكدت أن التعليم، كما قال الأمين العام أمام المؤتمر العالمي لتوفير التعليم

واجتماعيا ونفسيا وتربويا. وبموجب المادة ١٢ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، تعد قطر تقريرها الوطني الأول، وتسعى لإعداد خطة وطنية للنهوض بالطفولة، اعتمادا على الأهداف الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل المعنونة "عالم صالح للأطفال". ومن ناحية أخرى، تحرص قطر على نشر مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل على نطاق واسع بين الكبار والصغار على السواء، من خلال توفير التدريب، ونشر نصوص الاتفاقية، وإدماجها في النظام التعليمي، حرصا على خلق جيل واع بحقوقه وحرياته الأساسية.

٥٩ - وفي إطار إنشاء مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة والطفولة، أنشأت قطر، بقرارات من سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم سمو الأمير ورئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، المؤسسة القطرية لحماية المرأة والطفل، والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، والمركز الثقافي للطفولة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدد قطر دعوتها إلى ضرورة وضع حد لأعمال العنف ضد الأطفال، مع التأكيد على عدم عرقلة تعليمهم نتيجة للحروب وعدم الاستقرار.

٦٠ - السيد **سون جين** (الصين): قال إن الأمم المتحدة والحكومات الوطنية تبذل جهودا واسعة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وتحقق نتائج مهمة في هذا السبيل. ومع ذلك ينبغي ألا ننسى أن الحروب والصراعات المسلحة والفقر والاستغلال والإيذاء الجنسي والأمراض والإرهاب لا تزال تنتقص من حقوق الطفل. إن حكومة الصين تدين بشدة الأعمال الإرهابية التي تشكل عدوانا على الأطفال، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، واتخاذ تدابير فعالة للقضاء على أسباب المشاكل التي تعوق تهيئة بيئة مواتية للنماء السليم للأطفال في جميع أنحاء العالم.

ومن الوعي بما يدور حوله ومعرفته بكيفية التصرف في الأحوال الشديدة الخطورة، كأن يعرف مثلا شكل اللغم الأرضي، يمكن أن يسهما في إنقاذ الأرواح وتفادي بتر الأعضاء. وتمول سان مارينو برنامجا لتوعية الأطفال بمشكلة الألغام التي تؤثر اليوم بشكل واسع على مناطق كثيرة من العالم.

٥٦ - والأقل احتمالا أن يمارس الطفل المتعلم التمييز أو يتعرض له. ومن المهم لذلك تلقين الأطفال مبدأ تساوي جميع البشر، بصرف النظر عن الجنس، ووجوب معاملتهم معاملة واحدة، وتمتعهم بنفس الحقوق والفرص، تعريزا لوجود عقلية أكثر انفتاحاً وتغيير النظرة إلى الواقع. وفي العالم ١٢١ مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة الابتدائية، منهم ٦٥ مليون طفلة و ٥٦ مليون طفل. إن تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥ وتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥ هما من أصعب أهداف الألفية تحقياً.

٥٧ - إن الطفلة الأفضل تعليماً ستكون أمّاً أفضل، وستقل احتمالات وفاتها عند الولادة، وستكون أعلم بكيفية رعاية الأطفال، وأفضل تغذية وأكثر استعدادا للتغذية أبنائها وتحسين نوعية حياتها والنهوض بالمجتمع الذي تعيش فيه، مما سيسهم في تنمية بلدها واستقراره. وأخيراً، فإن سان مارينو تولى أيضا اهتماما بالغاً للتعليم المجاني المعمم، وتحث جميع البلدان على الامتثال لتوصية إعلان الألفية بتمكين الجميع من الحصول على التعليم بتكلفة معقولة.

٥٨ - **الآنسة المالكي** (قطر): قالت إن قضايا الطفولة محور اهتمام بلدها، فالدولة مسؤولة بحكم الدستور عن رعاية النشء وحمايته من الاستغلال وشر الإهمال. وفي هذا الصدد، عقدت قطر العزم على الالتزام بتكريس حقوق الطفل كما أقرتها الاتفاقيات الدولية ونصّت عليها المواثيق العربية والإسلامية، وتوفير الظروف الملائمة لتنشئته صحياً

يرمي إلى تجنيب ضحايا هذه الجرائم الألم الناجم عن اضطرابهم إلى الإدلاء بشهادتهم أكثر من مرة أمام المحاكم، وصدقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

٦٤ - ومن ناحية أخرى، تشعر جمهورية كوريا بالقلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام عن التقييم الشامل لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، إزاء قلّة الاهتمام بهذه المسألة بالمقارنة باعتباريات أخرى تتعلق ببقاء الطفل. وفي هذا الصدد تأمل أن تنفذ جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشكل كامل التوصيات الواردة في هذا التقرير، وترحب بقرار الأمين العام العمل، في جملة أمور، على ترشيده هيكلاً مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح.

٦٥ - السيد سلام (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته ترعى حقوق الأطفال التي قررتها نصوص الشريعة في القرآن والسنة، وتحرص على تدعيم الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع وعماده. وبموجب المادة ١٠ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكات أفرادها وقدراتهم الفكرية. وفي هذا الصدد، انضمت المملكة في عام ١٩٩٦ إلى اتفاقية حقوق الطفل لضمان حقوق أطفالها بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأنشأت في عام ١٩٧٩ لجنة وطنية لتنسيق المشروعات والبرامج التي تخدم الطفل وتضمن حقوقه.

٦٦ - وتقوم الحكومة والمؤسسات الحكومية بدور كبير في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والترفيهية للأطفال. وتوفر المملكة التعليم المجاني لكل فئات الأطفال، بما فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، وجعلت التعليم الابتدائي إلزامياً، ووظفت المناهج الدراسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية

٦١ - ويبلغ عدد سكان الصين ١ ٣٠٠ مليون نسمة، ويمثل أطفال الصين خمس أطفال العالم. ولا تفتأ حكومة الصين تبدي اهتماماً كبيراً بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ونفي بدقة بالتزاماتها التي تتحملها وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها في عام ١٩٩١، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، الذي صدقت عليه في عام ٢٠٠٢. وقد اتخذت الحكومة الصينية عدة إجراءات تشريعية وإدارية، منها مجموعة مبادئ توجيهية في عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١ لتطبيق الاتفاقية وحماية حقوق الطفل في مجال الصحة والتعليم، والحماية القانونية، والبيئة.

٦٢ - وتعتبر الصين التعاون الدولي أساسياً لتعزيز حقوق الطفل. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤ رعت الحكومة الصينية بالتعاون مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بلدها، عقد حلقة دراسية بشأن الاستبيان الذي بعث به إلى الحكومات الخبير المستقل المعني بمسألة العنف ضد الأطفال، وقدمت رداً دقيقاً ومفصلاً إلى الأمم المتحدة.

ترأست السيدة كوسورغور (غانا)، نائبة الرئيس، الجلسة.

٦٣ - السيد سيونغ - هيون مون (جمهورية كوريا): قال إن حكومته أنشأت لجنة وطنية لتنسيق السياسات التي تخدم الأطفال، يتاح الانضمام إليها لأعضاء المجتمع المدني، ويناظر بها بصفة خاصة تنسيق تطبيق اتفاقية حقوق الطفل. وهذه الوسيلة تعكس التقدم الذي حققته جمهورية كوريا في مجال السياسات التي تخدم الأطفال، وذلك بإدراج نهج قائم على الحقوق في الصيغ التقليدية القائمة على النماء السليم للطفل. وقد اتخذت حكومة كوريا أيضاً عدة تدابير لحماية الأطفال من الإيذاء الجنسي والاستغلال الجنسي، منها نص جديد

وإبداء الرأي، وذلك للإسهام في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل.

٧٠ - وتخصص السنغال ٤٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للتعليم، ومع أنها تمكنت من رفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس من ٤٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ و ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٣، فإنها تعتمزم بلوغ نسبة ٩٠ في المائة على المدى القريب. ومن ناحية أخرى، انقضت الآن ثلاثة أعوام دون أن تسجل حالة واحدة لشلل الأطفال في البلد، وقد زاد عدد الأطفال المحصنين ضد هذه الأمراض في أبعدها مناطق البلد من ١٩ في المائة إلى ٦٠ في المائة في بعض المناطق، ومن ٣٩ في المائة إلى ٧٠ في المائة في مناطق أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على مكافحة تسوّل الأطفال، وختان الإناث، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعنف ضد الأطفال بكل أشكاله ومظاهره.

٧١ - السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن ارتياح وفده للتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان في حماية حقوق الطفل وتوفير متطلبات الحياة الضرورية له. إلا أن وفده يشعر، في ذات الوقت، ببالغ القلق لوجود ملايين الأطفال في البلدان النامية الذين يعيشون في أوضاع تنتهك فيها أهم ما لهم من حقوق الإنسان نتيجة للصراعات المسلحة والعنف والاحتلال الأجنبي والفقير المدقع. ويعاني أطفال كثيرون التشرد والأمية والأمراض الخطيرة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا بالإضافة إلى تعرضهم للاستغلال الجنسي والمتاجرة والتجنيد في الحروب في مناطق عديدة من العالم. وفي هذا الصدد يؤكد وفده ضرورة مضاعفة الجهود الدولية من أجل التوصل إلى حلول عادلة ودائمة لأسباب تفاقم أوضاع هؤلاء الأطفال، بما في ذلك توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، وإيجاد الحلول السياسية لحل الصراعات، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وتنفيذ

من أجل نماء الأطفال واكتسابهم المعرفة ليسهموا في الحضارة الإنسانية، وتوفر المأكل والرعاية الجسدية والنفسية للأطفال في سن الدراسة.

٦٧ - وختاماً وفيما يتصل بالطفل وحقوقه، لا يمكننا أن نتجاهل ما يعانيه الأطفال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من قتل وتدمير وحرمان، وتناشد المملكة المجتمع الدولي التدخل لحماية هؤلاء الأطفال، كما تنص على ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

٦٨ - السيدة فاي (السنغال): قالت إن حكومتها التزمت بالعمل، متعاونة في ذلك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على وضع برنامج جديد للفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦، بهدف خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات إلى ٢٠ في المائة وسوء التغذية إلى ٢٥ في المائة، وتحديد منهج متكامل لنماء الطفل في الطفولة المبكرة موجه إلى الـ ٣٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٦ أعوام، وتعزيز قدرات الوالدين والأسر على ضمان النماء المتوافق للطفل، وكفالة الحصول على تعليم جيد للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٢ عاماً، وتعزيز حقوق المراهقين ونمائهم المتوافق، والقضاء على أسوأ أنواع عمل الأطفال، ومكافحة الاستغلال الجنسي والعنف ضد الأطفال، وتشجيع إدراج أفضل لحقوق الطفل والمرأة في السياسات الإنمائية، ودعم نهج متكامل لإنعاش وتنمية منطقة كاسامنس.

٦٩ - وقد استخدمت حكومة السنغال قدرتها المؤسسية لإجراء تحليل متعمق للمشاكل التي تؤثر في الأطفال السنغاليين، على أساس المبادئ المتصلة بعدم التمييز في جميع أشكاله، والمصلحة العليا للطفل في ممارسات وقرارات الأسرة والمجتمع، وحق الطفل في الحياة والبقاء، والنماء المتوافق

وفي مجال الصحة تمكنت الدولة، من خلال مراكز الرعاية الصحية والطبية للأمومة والطفولة، من تخفيض نسبة وفيات الأطفال إلى ٦,٥٧ في الألف. ومن خلال برامج التحصين، تمكنت من القضاء على شلل الأطفال كلياً في عام ٢٠٠١، وتهدف إلى القضاء على الحصبة بحلول عام ٢٠٠٥. وقد أنشأت الدولة مراكز خاصة للأطفال المعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة، لتنمية قدراتهم وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع، كما توفر الدعم المالي والاجتماعي لأسرهم. وقد وضعت الدولة قوانين خاصة بالأحداث بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل، متبعة سياسة إصلاحية تأهيلية لإعداد الجانحين لممارسة حياتهم الطبيعية فيما بعد.

٧٤ - إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء الأوضاع المأسوية للأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين يتعرضون لعدوان قوات الاحتلال الإسرائيلية من قتل متعمد وإعاقة جسدية ونفسية، والذين يعانون الفقر والأمراض بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة لسياسات الإغلاق والتدمير التي تتبعها إسرائيل، متتهكة كل المعاهدات والقوانين الإنسانية الدولية. ومن هنا تحث المجتمع الدولي على التعجيل في إيجاد الحل الشامل والدائم للقضية الفلسطينية، وتدعوه إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق برامج التنمية في البلدان النامية والبلدان الخارجة من الصراعات، لإنقاذ أطفال العالم من العنف والفقر والاضطهاد.

٧٥ - السيد الحطمانى (الجمهورية العربية الليبية): ذكّر بأنه في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين في عام ٢٠٠٢، جرى التأكيد على ضرورة كسر حلقة الفقر عن طريق الاستثمار في الأطفال، والقضاء على العوائق والأنماط الخاطئة التي تهدد النمو البدني والعقلي للأطفال. ولا بد من الإقرار بأن ما تحقق يبقى دون الآمال والطموحات وتعهدات

قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية في البلدان الفقيرة والبلدان الخارجة من الصراعات.

٧٢ - إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً بالغاً لرعاية الطفل وحماية حقوقه. ومنذ انضمام الدولة إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٧، فإنها تلتزم من خلال أجهزتها المعنية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني بتطبيق الاتفاقية بما يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي والتراث الثقافي للبلد. وقد عملت على سنّ القوانين والتشريعات التي تضمن سلامة الطفل وحمايته من الاستغلال، وفرضت أقصى العقوبات على جرائم اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم وتعذيبهم. وجدير بالذكر أن تقرير اليونسيف لعام ٢٠٠٣ أشاد بمستوى التقدم الذي حققته الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية حقوق الطفل، وبالذات إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بمرسوم اتحادي لتنسيق وتنظيم الجهود الحكومية والخاصة في مجالات رعاية الطفولة، وتنسيق العلاقات بينها وبين المنظمات الإقليمية والدولية. ونظراً إلى إدراك المسؤولين أن مصلحة الطفل لا تتحقق بمعزل عن الأم، فقد عملت الدولة على دمج برامج وخطط العمل المعنية بالطفل في برامج النهوض بالمرأة وتعزيز الأسرة.

٧٣ - وفي مجال أعمال حقوق الطفل والحفاظ عليها في بلده، قال إن الدولة جعلت التعليم إلزامياً للجنسين في المرحلة الابتدائية ومجانياً لكافة المراحل الدراسية، بما فيها مراحل الحضانه والتعليم الجامعي. كما حرصت على تطوير التعليم والبرامج التعليمية والمناهج الدراسية، ضمن استراتيجية تعليمية حتى عام ٢٠٢٠ تشمل تشجيع مفهوم التعليم الذاتي، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات، ونشر الوعي البيئي، فضلاً عن الخدمات التعليمية المتخصصة لمساعدة الضعفاء، وبرامج لتشجيع المتفوقين. وحتى عام ٢٠٠٣، بلغ حجم إنفاق الدولة على الخدمات التعليمية ٥٥,١٥ مليون درهم، بنسبة ٢٥,٦ في المائة من إجمالي الإنفاق الاتحادي.



ضحايها. كما أن الكثيرين منهم فقدوا أرواحهم أو تعرضوا للإعاقة بسبب انفجار الألغام التي زرعتها الدول الاستعمارية. وتناشد ليبيا المجتمع الدولي التعهد بعدم تكرار هذه الجرائم والتعويض عن العقوبات التي فرضت عليها ظلماً.

٧٨ - السيد داكال (نيبال): ذكر بأن الأهداف الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل هي بقاء الطفل وحمائه ونماؤه، وقال إن نيبال، وهي دولة طرف، تفي تماماً بالتزامها بحماية وتعزيز حقوق الطفل. ومن ناحية أخرى، هناك ملايين الأطفال اليوم الذين يعانون الفقر والجهل والمرض والصراعات المسلحة، ورغم حدوث بعض التقدم، فإن المشاكل لا تزال تباغتنا كالعهد بما. ولذلك يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل تحسين حالة الأطفال؛ وللأمم المتحدة دور أساسي في هذا العمل.

٧٩ - وإذا كان لا بد من الاهتمام بالمشاكل التي تتعلق بالأطفال تحديداً، فإنه لا يمكن فصل هذه المشاكل عن التحديات الإنمائية الكبرى التي تؤثر هي أيضاً في الأطفال تأثراً مباشراً. إن تحقيق المهدفين الدوليين المتعلقين بخفض معدل الفقر إلى النصف وتوفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥ يعتبر تحدياً ذا أبعاد هائلة. ورغم أن البلدان النامية، وبخاصة الأقل نمواً مثل نيبال، عازمة على وضع سياسات وخطط جيدة النوعية، فإنها تحتاج إلى المزيد من المساعدة التقنية والمالية الدولية لزيادة قدرتها التقنية، والحصول على موارد تساعد على بلوغ أهداف خطط عملها الوطنية من أجل الطفل.

٨٠ - إن اتفاقية حقوق الطفل ترتب التزامات قانونية على الدول الأطراف، وتعد خطة العمل والإعلان المعنونان "عالم صالح للأطفال" إطاراً عاماً للنهوض بالطفل بالشكل المناسب، وتتعلق سبعة من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحقوق الطفل مباشرة. ولكن الطابع المتعدد الأبعاد لمشاكل

المجتمع الدولي، وأنه لا تزال هناك مظاهر لانتهاك حقوق الأطفال وأشكال من العنف والاستغلال في الدعاية والمواد الإباحية. والأطفال أكثر عرضة لآثار الحروب والنزاعات والاحتلال الأجنبي والعقوبات الاقتصادية، كما يتضح من الصور التي نراها في وسائل الاتصال للأطفال الفلسطينيين الذين يتعرضون لاعتداء صارخ من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وللحرمان من الغذاء والدواء، وقتل أهلهم أمام أعينهم، في تحد صارخ لمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته عن وقف مثل هذه الجرائم.

٧٦ - ويجب ألا ننسى حالة الأطفال في أفريقيا وما يتعرضون له من جراء الفقر وسوء التغذية وآفة الإيدز. والأرواح التي يحصدها هذا الوباء، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، لا تقل خطورة عن أسلحة الدمار الشامل من حيث عدد ضحاياه، لكونه سلاحاً صامتاً يقتل الأطفال دون ضجيج على أسرهم. ولا سبيل لبلوغ البشرية غايتها في عالم يسوده الفقر والجوع والجهل. وهذا الوضع المتردي للأطفال يتطلب تعاوناً دولياً فعالاً وتوفير موارد مالية كافية.

٧٧ - إن ليبيا من أول الدول الموقعة لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، انضمت إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعاية وفي إنتاج المواد الإباحية، وصدقت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وتضمن القوانين الليبية كامل حقوق الطفل وتعاقب بالحبس كل من يسيء معاملة الأطفال. والتعليم إلزامي، ويعاقب من يمنع أطفاله من تلقي التعليم بالمدارس. والرعاية الصحية مجانية. ومع ذلك فإن الطفل الليبي تعرض لحن، منها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد وكان الأطفال أول

المقاطعات. وهناك أيضا مجلس مركزي لرعاية الطفل، ومجالس محلية في ٧٥ منطقة. وعلى الصعيد الدولي، قدمت نيبال التقريرين الموحدتين الثاني والثالث إلى لجنة حقوق الطفل. وهي، علاوة على ذلك، طرف في اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة، وفي اتفاقية رابطة جنوب آسيا المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاهية الطفل في جنوب آسيا.

٨٣ - وفي الأعوام الماضية ورغم الحالة الصعبة التي يمر بها البلد، وبفضل الخطة الإنمائية الخمسية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تراجعت معدلات وفيات المواليد والأطفال دون الخامسة من العمر والأمهات، وزادت معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية، وجرى تطعيم أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال. وهدف الخطة الخمسية الراهنة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) هو الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي العام، وتطوير البنية الأساسية، والإدماج الاجتماعي. وقد وضعت شتى البرامج في التعليم، والصحة، ومياه الشرب، والمرافق الصحية، والتنمية الريفية. والمتوخى أيضا زيادة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٦٣ في المائة، وتوفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع، وتوزيع الكتب المدرسية على الطفلات، وتقديم منح دراسية إلى أطفال الطبقات الدنيا والمحرومة.

٨٤ - ومع ذلك وعلى الرغم من جهود نيبال، فإن معاناة الأطفال لا تزال مستمرة بسبب الفقر والامية وسوء التغذية. وقد أدت أعمال تمرد الماويين إلى زيادة تفاقم الحالة، ولكن حكومة صاحب الجلالة أعلنت أن المدارس "مناطق سلام"، وهي عازمة كل العزم على حماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم. وفي ذات الوقت، تحتاج نيبال إلى مزيد من التعاون المالي والتقني مع المجتمع الدولي حتى تتمكن من تحسين حالة أطفالها. ولا بد من تضافر الجهد والتعاون الدوليين حتى يفي

الطفولة يحتاج إلى جهود متسقة ومنسقة على جميع الصعد: الوطني والإقليمي والدولي. ولذلك تقدر نيبال عمل اليونيسيف الرامي إلى وضع منهاج عمل بهدف تحقيق الأهداف الدولية. كما أنها تؤيد أنشطة الأمم المتحدة من أجل وضع خطة عمل للطفولة، وتعزيز التخطيط والتنسيق والتنفيذ، ورصد الموارد على الصعيد الوطني، وإدراج الأهداف الدولية في السياسات والخطط الوطنية، ودعم قدرات المؤسسات الوطنية المنوط بها حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

٨١ - إن دستور عام ١٩٩٠ لمملكة نيبال يكفل الحماية لحقوق الطفل ومصالحه، ويحظر الاتجار بالبشر والرق والاستعباد والسخرة. ويتضمن قانون الطفولة لعام ١٩٩٢ الوسائل التي تكفل صون حقوق الطفل وفقا لما تنص عليه الاتفاقية. ويحظر قانون عمل الأطفال لعام ١٩٩٩ تشغيل مَنْ هم دون السادسة عشرة من العمر. كما أن القانون المدني يتضمن أحكاما مختلفة لحماية مصالح الطفل. وفي الوقت ذاته، صدقت نيبال على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، ورقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويجري في الوقت الراهن إعداد خطة أساسية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في عام ٢٠٠٧، وعلى جميع أشكال عمل الأطفال في عام ٢٠١٠. كما اعتمدت خطة استراتيجية لمعالجة مشاكل الأطفال في سبعة قطاعات أساسية: عمل الأطفال في ظروف الاسترقاق، الأطفال جامعو القمامة، الأطفال الحمالون، العاملون في المنازل، العاملون في المناجم، صانعو السجاجيد، الاتجار بالطفلات، الاستغلال الجنسي أو في العمل.

٨٢ - وقد أنشئت مؤسسات مختلفة، منها وزارة المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة المرأة، ودوائر للأحداث في محاكم

٨٧ - ومن المؤكد أن تهيئة بيئة قانونية مناسبة أمر بالغ الأهمية لنماء الطفل. ولذلك شرعت منغوليا في تعديلات قانونية واسعة النطاق باعتماد الدستور الجديد في عام ١٩٩٢. وحالما انضم البلد إلى اتفاقية حقوق الطفل، شرع في تعديل الأحكام المتعلقة بالطفل. وفي عام ١٩٩٦، أقر البرلمان قانون حماية حقوق الطفل، وهناك الآن، من الـ ٣١٠ قوانين التي تتألف منها المجموعة القانونية للبلد، ٦٠ قانوناً تتصل بالطفل وتتضمن ٣٥٠ حكماً بشأن حقوقه. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد البرلمان في عام ٢٠٠٤ قانون مكافحة العنف المنزلي.

٨٨ - إن منغوليا، التي اختارت طريق الديمقراطية والإصلاح، تهتم كثيراً بتشجيع النماء الذاتي للطفل ومشاركته النشطة في تشكيل العالم الذي سيرته. وعقب الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، كانت منغوليا أول بلد يعقد مؤتمر قمة وطنياً عن الطفل موضوعه "الاستماع إلى الطفل وتشجيعه على المشاركة"، وقد حضره ٦٠٠ ممثل لمنظمات الأطفال، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات العامة، والبرلمان، وهيئات الأمم المتحدة. وكان ذلك فرصة رائعة لتقييم التقدم المتحقق في تنفيذ البرنامج الوطني الثاني، والتقدم بتوصيات هامة لتدعيم المسائل المتعلقة بالطفل في منغوليا.

٨٩ - ورغم هذه الجهود الهامة، فإن الطريق ما زال طويلاً لإعداد مستقبل أفضل للأطفال. وكثير من المشاكل والتحديات التي تواجهها منغوليا، ولا سيما الحد من الفقر، وخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال ومعدلات سوء التغذية، وتحسين نوعية التعليم، يرد في التقرير الوطني الأول المتعلق بتحقيق أهداف الألفية، الذي قدمته منغوليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولما كان مطلوباً من المجتمع الدولي مواجهة العديد من المشاكل الأساسية التي ستحدد مستقبل البشرية والتي يرد في صميمها حماية نماء الطفل، فإن منغوليا

المجتمع الدولي بالتزاماته؛ ويجب على الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، أن تواصل تكثيف دعمها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل.

٨٥ - السيد غانسوخ (منغوليا): ذكّر بأنه قد انقضى عامان على دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل، التي اعتمدت فيها الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال". إن مسألة الطفل بالغة الأهمية في نظر منغوليا، التي تجتهد في تطبيق المبادئ والأهداف والتدابير الواردة في الإعلان وخطة العمل. وبعد الدورة الاستثنائية، اعتمدت حكومة منغوليا البرنامج الوطني الثاني لنماء الطفل وحمايته؛ وكان البرنامج الأول قد نفذ في التسعينات. وهذا البرنامج، المقصود به تهيئة مناخ قانوني ملائم لحماية الطفل ورفاهته، وتشجيع نموه الذاتي ومشاركته، وتحسين تعليمه وصحته، ينطوي على مؤشرات للمهام وتقدير للاحتياجات ومصادر التمويل. وهناك عنصر مبتكر بالمقارنة بالبرامج السابقة، وهو أن الحكومة تعهدت باستثمار ٨٠٠٠ مليون توغروغ، وهو ما يمثل زهاء ٦٠ في المائة من تمويل المرحلة الأولى.

٨٦ - وفي الأعوام الماضية، أولي اهتمام خاص لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للطفل. وقد اعتمدت الحكومة ونفذت بنجاح برنامجاً لمنع جرائم الأحداث والجرائم ضد الطفل، وبرامج وطنية للتعليم الأساسي، والتعليم عن بُعد، وإعداد المدرسين، والتعليم الشامل، والصحة الإنجابية، والإدارة الشاملة للأمراض الأطفال، وتعميم التطعيم، وسياسة للرضاعة الطبيعية، وبرنامجاً وطنياً للمساواة بين الجنسين. ولما كانت الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الأولى لنماء الطفل، فقد اعتمد برلمان منغوليا سياسة حكومية للتنمية الأسرية في عام ٢٠٠٣، وسياسة حكومية للتنمية السكانية في عام ٢٠٠٤، وأعلن عام ٢٠٠٤ سنة لتشجيع التنمية الأسرية في منغوليا.

وجرى فيه التفكير في وضع استراتيجية عربية للطفل تكون نموذجا لخطط العمل الوطنية.

٩٢ - السيد تيسفو (إثيوبيا): ندد بشكل قاطع بجميع جرائم الإرهاب التي ترتكب ضد الأطفال في أي مكان من العالم. ومن ناحية أخرى، رحب بالتقدم المتحقق في تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وإن كان قد أشار إلى أن رفاهة الأطفال لا تزال عرضة للخطر من جراء عدم التكافؤ في توزيع الثروة في العالم، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراعات المدنية، والأمراض، والإرهاب الدولي.

٩٣ - وقد اتخذت حكومة إثيوبيا تدابير للوفاء بالتعهدات المتزام بها في شتى المحافل الدولية، ومنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل ومؤتمر قمة الألفية. ووزعت الحكومة الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال" على جميع ولايات البلد لتوعية السلطات الإقليمية وتيسير تنفيذها من خلال برامج محلية. كما أعدت خطة عمل وطنية للطفل (٢٠٠٣-٢٠١٠) تشمل أولوياتها تحسين الصحة، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٤ - وفي مجال التعليم، يجري التدريس في التعليم الابتدائي الآن باللغة المحلية لكل منطقة، وتدرج التربية الوطنية في المناهج الدراسية في التعليم الابتدائي والثانوي، حتى يصبح الأطفال مواطنين مسؤولين ويقدروا قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والتسامح وتساوي الجنسين والصداقة بين الشعوب، وفقا لما ورد في اتفاقية حقوق الطفل. وقد أسهمت برامج التعليم غير الرسمي في تعزيز تعليم الأطفال في مناطق الزراعة والرعي، وكذلك في تعليم الفتيات.

٩٥ - وفيما يتصل بالعنف ضد الأطفال، عدّل القانون الجنائي فأصبح يعاقب على الممارسات التقليدية التي تضر

تود التشديد على أهمية الأعمال التام للحق في التعليم والرعاية الصحية، وأهمية القضاء على عمل الأطفال. وتتعين الاستفادة من الزخم الناجم عن الدورة الاستثنائية في مواصلة تعزيز حقوق الطفل وبناء عالم أفضل للأجيال القادمة.

٩٠ - السيد قباء (تونس): قال إن المجتمع الدولي استنكر أكثر من مرة عدم تطبيق القواعد الموجودة في مجال حماية حقوق الطفل في مناطق الصراع، وإن حالة الأطفال، كما ورد في تقرير الأمين العام ذي الصلة، لا تزال مزعزعة في الكثير من أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا. ومن المقلق أيضا الحالة المأسوية للاجئين القصر الوحيدين، الذين يجب على الدول، فيما يتعلق بهم، التقيد بأحكام اتفاقيات جنيف. وفيما يتعلق بحالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشدد وفد تونس على أهمية ضمان أمنهم ورفاهتهم، وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، يحث الوفد المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى الأطفال الفلسطينيين وأسراهم. ومن الضروري، في الوقت ذاته، تعزيز قدرة آليات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني على إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

٩١ - وقد اتخذت حكومة تونس، على الصعيد الوطني، تدابير شتى لحماية الطفولة مستوحاة من قيم ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، يجدر بالذكر منها وضع خطة عمل واستراتيجية وطنية للطفل، وسنّ قانون لحماية الطفل وتفعيل الآليات اللازمة لتطبيقه، ووضع خطة وطنية للطفولة للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ على أساس التعهدات المتزام بها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائته، والإعلان الوارد في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال". وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت تونس المؤتمر العربي الرفيع المستوى لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

الأطفال. ولا تزال الحكومة تحظر عمل الأطفال، وصدّقت في عام ٢٠٠٣ على اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وتعكف الآن، بالإضافة إلى ذلك، على النظر في إمكانية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية.

٩٦ - وفيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، جرى تحديد مجالات العمل ذات الأولوية لمنع انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأبناء، وهناك تعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإنشاء مراكز للفحص الطوعي والمشورة بشأن الفيروس/المرض في مختلف مناطق البلد، ويقدم الدعم اللازم إلى يتامى الأب من ضحايا الفيروس/المرض، لضمان مشاركتهم مستقبلاً في التنمية الوطنية. وأخيراً، شدد المتكلم مرة أخرى على أهمية توفير المساعدة المالية والتقنية الضرورية للبلدان النامية التي تسعى جاهدة إلى تهيئة عالم صالح للأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.